ANNUAL MEETINGS
2017 | WASHINGTON DC
WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL MONETARY FUND

Governor's Statement No. 15 (A)

October 13, 2017

Statement by the Hon. **MOHAMED SAEED AL-SADI,**
Governor of the Bank and the Fund for **THE REPUBLIC OF YEMEN**

**Statement by the Hon. Mohamed Saeed Al-Sadi,**
Governor of the Bank and the Fund for the Republic of Yemen

**سيدي الرئيس، المحافظون الأفاضل، السيدات والسادة**

1. يسرني أن ألقي كلمة المجموعة العربية هذا العام في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2017.

2. إن التعافي الاقتصادي العالمي يشتد عوده ويقوى، ويُعزَّى ذلك جزئيا إلى تعافي حركة الاستثمار والتجارة، كما أن آفاق المستقبل آخذة في التحسن بشكل عام على الرغم من وجود العديد من مخاطر التراجع. ولذا، فمن المهم للغاية مواصلة تعزيز مزيج السياسات المنسقة والشاملة والمعلنة بشكل جيد والتي تهدف إلى تحقيق التعافي، وتفادي سيناريوهات مخاطر التراجع، وتحسين مشاركة الجميع. إن الدور الذي يضطلع به كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي مهم لمساندة النمو المستدام والشامل للجميع لكافة البلدان، وتعزيز الاستقرار المالي العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بتركيز التقارير الرئيسية لصندوق النقد الدولي على خيارات السياسة المالية العامة لمعالجة تزايد المخاوف بشأن عدم المساواة، وديناميات زيادة الأجور، وكذلك العلاقات بين الديون العائلية، والدخل، والائتمان وانعكاساتها على الاستقرار المالي. إننا نساند أيضا الجهود الرامية إلى الحفاظ على استمرار التعافي، والنهوض بالإنتاجية، وزيادة القدرة على مجابهة الصدمات في سياق خيارات السياسات العامة المتعلقة بالحيز المتاح للإنفاق في إطار المالية العامة، والقضايا الهيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي. ونحن نتفق على أهمية أن تعمل المؤسستان على تيسير التوصل إلى حلول متعددة الأطراف فيما بين البلدان للتصدي للتحديات العالمية.

3. يجب أن يواصل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي جهودهما لمساعدة البلدان الأعضاء، لاسيما البلدان النامية منخفضة الدخل، على تحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو والتشغيل، ومن ذلك أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستدامة المالية العامة والقدرة على تحمُّل الديون، مع تعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية، بالإضافة إلى تمتين الاستقرار المالي، وتطوير أسواق رأس المال، وتحسين مناخ الأعمال لاجتذاب الاستثمارات الخاصة. وفي هذا الصدد، نحث المؤسستان على تقوية مساندتهما لقدرات الأعضاء على الاستفادة من أسواق رأس المال المحلية والدولية، بعدة وسائل منها أدوات تمويل مبتكرة. ويجب أيضا عليهما تقوية دورهما في استقطاب التأييد والدعوة لتعبئة مساندة المانحين للبلدان النامية منخفضة الدخل، والمساعدة على تحقيق الوفاء في الوقت المناسب بمساعدات التنمية التي تعهد بها المانحون.

4. فيما يتصل بآخر التطورات والمستجدات في منطقتنا، فإن الإصلاحات الهيكلية الجاري تنفيذها في العديد من بلدان المنطقة، بالإضافة إلى بيئة عالمية أكثر ملاءمة، تساعد على تحسين الآفاق الاقتصادية. وفي حين تواجه البلدان المُصدِّرة للنفط عاماً آخر من عائدات النفط المنخفضة، فقد ساعدت السياسات الحصيفة التي تبنتها، مقترنة بالاحتياطات القوية الواقية من الصدمات والأنظمة المالية المرنة، على الحفاظ على أداء مُرضٍ ومناسب للاقتصاد الكلي. وتواصل البلدان تطبيق تدابير ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح الهيكلي

الداعمة للنمو هذا العام، وتلتزم، في الوقت نفسه، بمواصلة تركيز جهودها على تطبيق الإصلاحات الضرورية لتنويع أنشطتها الاقتصادية.

5. إن النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط آخذ في التحسُّن تدريجيا، فيما يرجع إلى أسعار النفط المنخفضة، وزيادة الطلب الخارجي، وتحسُّن مشاعر الثقة بفضل التقدُّم الذي تحقَّق على طريق الإصلاحات في الآونة الأخيرة. وتشمل هذه الإصلاحات، على نحو خاص، ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ تدابير لتحسين مناخ الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساعدت إصلاحات نظم الدعم المُعمَّم لمنتجات الطاقة في العديد من البلدان، إلى جانب تحسين آليات التوجيه وشبكات الأمان الاجتماعي، على تقوية استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين عملية تخصيص الموارد، وفي الوقت نفسه حماية الفئات الأولى بالرعاية.

6. إن كل البلدان في منطقتنا ملتزمة بتقوية إدارة شؤون المالية العامة من خلال تحسين إجراءات تعبئة الإيرادات، وتعزيز جهود تحديد أولويات الإنفاق وكفاءته. وتدرك البلدان في منطقتنا ضرورة الاستمرار في تحسين مناخ الأعمال وزيادة الكفاءة في تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية، وحث خُطى إصلاحات سوق العمل والتجارة، وتقوية وتعميق النظم المالية بغية تعزيز الآفاق الاقتصادية، ودعم إيجاد فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتطلع إلى مناقشة مثمرة في المؤتمر الذي سيعقد في مراكش يومي 29 و30 يناير/كانون الثاني 2018، وموضوعه الرئيسي "إيجاد وظائف للجميع: تعزيز النمو والوظائف والاحتواء في العالم العربي"، وما سيسفر عنه من نتائج واضحة المعالم يمكن تفعيلها على مستوى البلدان.

7. وفيما يتعلق بجهود إعادة الإعمار والتعافي والمساندة للبلدان التي تشهد صراعات وتلك التي تواجه تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إليها في منطقتنا، فقد كانت للصراعات في المنطقة العربية تبعات وأعباء إنسانية واقتصادية واجتماعية كبيرة أثَّرت على حياة الملايين من الناس، وخلَّفت آثارا سلبية هائلة على بعض البلدان المجاورة. وفي الوقت الحالي، يُقدر أن حوالي خمس سكان المنطقة العربية يعاني من آثار الصراعات الدائرة في ليبيا وسوريا واليمن والعراق. كما أن هناك أضرارا هائلة أصابت رأس المال المادي وتعطل الأنشطة الاقتصادية تفوق قيمتها قيمة إجمالي الناتج المحلي للبلدان المعنية لعدة سنوات في فترة ما قبل الصراع.

8. إن العالم سيستفيد إذا حل السلام والاستقرار في المنطقة العربية، وسيكون للمجتمع الدولي دور حيوي يجب أن يضطلع به في مساندة مساعي السلام، وتمويل برامج الإعمار والتعافي فيما بعد انتهاء الصراع. ونحن نحث صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي على الاستمرار في مساندة البلدان التي تشهد صراعات بحفظ وبناء قدراتها المؤسسية ووظائفها، ومساعدة الشعوب على إدارة أثار الصراعات والتخفيف من حدتها. ومع تحسن الأوضاع في هذه البلدان، يجب على صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي أن يكونا على استعداد لتزويدها بمساندة مالية فورية وكبيرة وأن تُكثِّف مساعداتهما الفنية. وقد يكون من المفيد تقدير الأضرار الناجمة عن الصراعات، واحتياجات إعادة الإعمار، وفي الوقت نفسه العمل على تصميم إستراتيجيات للتعافي والإعمار في مرحلة مبكرة. وينبغي كذلك دراسة الاستعانة بأدوات تمويل مبتكرة بشروط ميسرة. وبالنسبة لبعض البلدان، يلزم تقديم مشورة فورية وفي الوقت المناسب بشأن السياسات من خلال مذكرات مقتضبة للخبراء لمعالجة التحديات الحرجة على صعيد الاقتصاد الكلي، ويجب منح موارد كافية وأولوية لمثل هذه الطلبات.

9. يجب أن تستمر مجموعة البنك الدولي، من خلال استغلال الشراكات الحالية، في دراسة سبل مبتكرة لمساندة هذه البلدان، وكذلك البلدان التي تعاني من الآثار غير المباشرة للصراعات. فضلا عن ذلك، فإننا نرحب بشدة بجهود المجموعة الرامية لوضْع خطط لإعادة الإعمار والتعافي لتحقيق توافق في الآراء حول رؤية اجتماعية واقتصادية ومؤسسية جديدة للبلدان المتأثرة تكفل التأهُّب والاستجابة السريعة في أعقاب انتهاء الصراعات. وينبغي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي الاستمرار في مساندة إقامة منتديات للحوار وتبادل المعارف والتنسيق بين شركاء التنمية لمساندة البلدان التي تشهد صراعات، وبيئات ما بعد الصراع. ومن الضروري أيضا أن يساعد المجتمع الدولي هذه البلدان في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المؤسسة الدولية للتنمية في الوقت المحدد لتفادي تعطُّل تنفيذ برامجها في البلدان التي تواجه صراعات لأن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتوقُّف التعاون يمكن أن تكون باهظة للغاية.

10. يجب أن تكون جهود إعادة الإعمار والتعافي شاملة لا تقصي أحدا وأن تسهم في عملية بناء السلام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للصراع والهشاشة للحيلولة دون تكرار الصراعات في المستقبل. ويجب صياغة التعاون في إطار أجندة تنمية شاملة تتضمَّن تقديم مساندة إضافية وتمويل لرعاية بيئة تتيح توفير الفرص الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية لكل أصحاب المصلحة. وينبغي أن تتجاوز البرامج بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية ورأس المال المادي، وأن تهدف أيضا إلى تقوية مرونة المؤسسات وقدرتها على مجابهة الصدمات، الأمر الذي سيُعزِّز التماسك الاجتماعي ويشجع الاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك التركيز على مساندة الصحة العقلية والنفسية للسكان المتضررين. ويجب أن تكون احتياجات بناء الدول في صميم عملية إعادة الإعمار والتعافي وأن تتركَّز على البشر لضمان ألا تقصي أحدا، بما في ذلك السكان النازحون والمشردون قسريا. وبالنظر إلى التحوُّل الجذري في دور النساء من جراء هذه الصراعات، وزيادة عدد الأسر التي تعولها النساء، يجب توجيه المزيد من الاستثمارات إلى تمكين النساء من أسباب القوة والحيلولة دون سقوطهن وأسرهن في براثن الفقر. وفضلا عن ذلك، يجب أن تأخذ البلدان المعنية بزمام برامج إعادة الإعمار والتعافي، وأن تعكس أهدافها وأولوياتها الإنمائية. ودور المؤسسات الوطنية حيوي في تصميم وتنفيذ ورصد برامج إعادة الإعمار والتعافي فيما بعد انتهاء الصراع.

11. إننا نقدر جهود صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للمساعدة على إيجاد الوعي وتعبئة مساعدات دولية لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين وتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة لبلدان مثل الأردن ولبنان. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالعمل الذي تضطلع به مجموعة البنك الدولي من خلال البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر( GCFF) ونحث على أن يستمر تركيزه على أزمة اللاجئين السوريين. ونساند أيضا دعوة اللجنة النقدية والمالية الدولية لصندوق النقد الدولي العام الماضي إلى أن يكون على استعداد للإسهام في مساندة البلدان المضيفة للاجئين في حدود صلاحياته، ومن ذلك من خلال المبادرات العالمية.

12. إننا نرحب بجهود صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للعمل بالتعاون مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف وثنائية لتقديم وتعبئة موارد إضافية دعما للبلدان العربية التي تمر بعمليات تحوُّل سياسي وتنفذ تدابير مهمة لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي لديها. ونرحب بالمساعدة المالية والفنية التي قدمها صندوق النقد الدولي لمصر والعراق والأردن وتونس لمساندة برامجها للتكيف والإصلاح وتلبية احتياجات موازين مدفوعاتها. ونحن نلاحظ بارتياح التعاون المتواصل مع المغرب من خلال خط الوقاية والسيولة ( PLL) الذي يتيح تأمينا مفيدا ضد الصدمات الخارجية. ونحن نقدر زيادة الجهود التي تبذلها مجموعة البنك الدولي

وقيامها بزيادة المساعدات المالية للبلدان العربية، ويحدونا الأمل في زيادة زخمها في ضوء التحديات التي تواجه المنطقة. إننا نُشدِّد على ضرورة استمرار التعاون البناء للمؤسستين مع المنطقة العربية من خلال المساندة المالية المناسبة والمرنة على أساس الظروف والاحتياجات الخاصة بكل بلد، وهو أمر حيوي لتحقيق سياسات سليمة أُحسِن ترتيب أولويتها، وتحفيز المساعدات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، واجتذاب رأس المال الخاص. ومن المهم أن يُجري الصندوق تحليلا للآثار الاجتماعية لتوصياته الخاصة بالسياسات، وهو تحليل لا غنى عنه كي تكون الشروط في ترتيبات الصندوق حصيفة وأن تراعي استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية.

13. فيما يتصل بقضايا التكامل الإقليمي، نُرحِّب بجهود مجموعة البنك الدولي للنهوض بالتكامل الإقليمي في العالم العربي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية. وإننا نتطلع إلى توطيد التعاون بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي في مساعدة البلدان العربية الأخرى من خلال التعاون الثنائي والمؤسسات المالية الإقليمية، والتصدِّي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهدافها الإنمائية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي والنمو المستدام.

14. فيما يتعلق بإدارة الديون، ندعو المؤسستين إلى مساندة جهود بلداننا لتقوية أطُرها لإدارة الديون من خلال المساعدات الفنية لاسيما للبلدان منخفضة الدخل. والمراجعة المقبلة للتسهيلات المقدمة من صندوق النقد الدولي للبلدان المنخفضة الدخل ذات أهمية بالغة لضمان أن تستجيب هذه الأدوات بشكل ملائم للاحتياجات الفعلية أو المحتملة لموازين مدفوعات هذه البلدان. وسيكون من الضروري الحفاظ على المرونة في الإطار المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحليل القدرة على تحمُّل الديون تماشيا مع الأهداف الإنمائية للبلدان. وفي هذا الصدد، نحث المؤسستين على القيام بأنشطة مكثفة لبناء القدرات قبل تنفيذ هذا الإطار. وندعوهما أيضا إلى توخِّي المرونة في الحصول على تخفيف أعباء الديون ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) التي عليها مدفوعات متأخرة. ونوجه دعوة خاصة إلى التحرك على وجه السرعة لتسريع إجراءات منح الصومال والسودان إعفاء من أعباء الديون بموجب مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل معالجة قضية المتأخرات وتنظيم علاقاتهما مع الدائنين.

15. وتخلق الآثار السلبية للتدفقات المالية غير المشروعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مبررا قويا لمشاركة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جهود التصدي لهذا التحدي المتزايد. وينبغي للمؤسستين أن تقودا جهود الدعوة واستقطاب التأييد من أجل الالتزام والتعاون الدوليين لمنع هذه التدفقات في بلدان المنشأ والمقصد، بما في ذلك البلدان الوسيطة التي تعبر من خلالها التدفقات. فضلا عن ذلك، سيكون من الضروري زيادة المساندة للبلدان النامية الساعية إلى بناء قدرات طويلة الأمد في إدارة الضرائب والمشاركة المستدامة في القضايا الضريبية الدولية من أجل مساعدة تلك البلدان على تلبية احتياجاتها الإنمائية. وإننا نحث المؤسستين على أن تعالجا بشكل منهجي مسألة التدفقات المالية غير المشروعة في سياق الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية حيث تتمتع بميزة نسبية في تقديم المساعدة الفنية في مجالات التوريدات وإدارة الشؤون المالية والإصلاحات التنظيمية، ونقل المعارف. ونحث أيضا على حشد جهود مجموعة البنك الدولي في مجال تقديم المعارف والعمل الاستشاري في القضايا ذات الصلة، ومنها قضية ملكية الانتفاع، ومكافحة غسل الأموال. علاوةً على ذلك، نحث مجموعة البنك على تعزيز أنشطتها ومواردها حتى يتيسَّر لها

التدخل الفعَّال لتقوية القدرات المحلية والمساعدة في بناء قدرات استرداد الأموال استنادا إلى الدروس المستفادة من تجربتها مع مبادرة استرداد الأصول المسروقة ( StAR Initiative).

16. ونرحب باتخاذ مجموعة البنك الدولي نهجا شاملا على مستوى المجموعة بأكملها لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا السياق، نتطلع إلى التنفيذ الناجح للنهج التدريجي (Cascade approach) ونافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية في منطقتنا لاجتذاب رأس المال الخاص إلى البلدان العربية التي تمر بعملية تحوُّل والدول العربية المتأثِّرة بالصراعات وأوضاع الهشاشة، وذلك بدعم الإصلاحات، وتشجيع تطوير القطاع الخاص، والإسهام في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار.

17. إن البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية مثقلة بأعباء دين عام متزايد، يتفاقم بسبب القيود على المالية العامة التي تعوق القيام بنفقات رأسمالية إضافية. وتريد هذه البلدان أن تعهد إلى القطاع الخاص بمهمة إعداد مشروعات طموحة للبنية التحتية. وهي تبحث عن حلول عملية قابلة للتنفيذ لتطوير المشروعات الرئيسية للبنية التحتية، ومنها في مجالات الطاقة والتعليم والرعاية الصحية والنقل والمياه والصرف الصحي. ونحث مجموعة البنك الدولي على توظيف ما تتمتع به من معرفة عميقة وواسعة النطاق بالقطاعين العام والخاص في مساعدة هذه البلدان من خلال تحديد قائمة بالمشروعات الجاهزة المؤهلة للتمويل المصرفي، وفي إعداد المشروعات، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير أسواق رأس المال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

18. سيكون تحسين منظومة الابتكار وتيسير الحصول على التمويل من أجل تشجيع الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة الحجم عنصرا رئيسيا في دعم النمو وخلق فرص العمل والوظائف في المنطقة. وفي هذا السياق، نُعلِّق أهمية كبيرة على برنامج مؤسسة التمويل الدولية لتحفيز الشركات الناشئة الذي سيتيح الاستثمار في صناديق استثمارات الأسهم أو صناديق رأس المال المخاطِر. وفضلا عن ذلك، نحث مجموعة البنك الدولي على التفعيل الفوري لصندوق دعم الابتكار في المراحل الأولى (ESIF) من أجل معالجة فجوة التمويل في المراحل المبكرة وفجوة المعرفة الفنية التي تسهم في ضعف الاستثمار وارتفاع المخاطر في مثل هذه المشروعات. علاوة على ذلك، مازال دعم رائدات الأعمال يُشكِّل تحدياً كبيرا. فأنشطة ريادة الأعمال بين النساء منخفضة للغاية في منطقتنا بالمقارنة بالمتوسط العالمي، ويعوقها نقص فرص الحصول على الخدمات المالية. وإننا نرحب بمبادرة تمويل رائدات الأعمال التي طرحت في الآونة الأخيرة، ونتوقع أن يكون لها تأثير كبير في منطقتنا.

19. إننا نرحب بتركيز مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2018 على "التعلُّم لتحقيق الدور المُنتظر من التعليم". فالتعليم موضوع مهم يمس كامل بنود جدول الأعمال الإنمائي. ونحن نتفق على أن تحسين التعليم هو إحدى أولوياتنا، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الإمكانيات الكاملة للتعليم باعتباره الأداة الرئيسية للتعلم. ويتطلب ذلك أن تتبنى مجموعة البنك الدولي إستراتيجية مدروسة لمساندة جهود البلدان المتعاملة معها في مجال التعليم، بما في ذلك تحسين الصلة بين التعليم والتشغيل في البيئة التكنولوجية سريعة التغير.

20. إن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية مهمة في تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة مساندته للتصدي للتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وإننا نثمن العمل التحليلي عالي الجودة الذي تنفذه المؤسستان بشأن المعوقات لقيام اقتصاد تتوفر له مقومات البقاء

في فلسطين، ونشجعهما على الاستمرار في القيام بهذه الأعمال، ولكن مع انحسار الدعم المقدم من المانحين يلزم إيجاد آليات تمويل جديدة ومبتكرة. ولذلك، نعتقد أنه قد حان الوقت لتجديد التزام المانحين وتوسيع العمل في فلسطين من أجل تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني وتمهيد السبيل من أجل مستقبل أفضل. وفي جانب مجموعة البنك الدولي، نعتقد أنه بالإضافة إلى التمويل المقدم للحكومة بالفعل يجب أن تسعى المشاركة إلى إنشاء صندوق للقطاع الخاص ليساند مؤسسة الأعمال الخاصة ومشاركة القطاع الخاص في توسيع مرافق البنية التحتية. وسيعمل مثل هذا الصندوق على تعبئة رأس المال الخاص الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، بالإضافة إلى الموارد العامة والميسرة المتاحة من بنوك التنمية متعددة الأطراف و بنوك التنمية الإقليمية. وسيسعى هذا الصندوق إلى اجتذاب رأس المال التجاري، وتنشيط القطاع الخاص الفلسطيني لتمكينه من تقديم خدمات مستدامة وميسورة التكلفة وتحقيق استثمارات هدفها خلق فرص العمل والتوظيف.

21. من ثمَّ، نتوقع من مجموعة البنك الدولي أن تعمل على تصميم أدواتها القائمة – أي المنتجات المعرفية والخدمات التمويلية- بما يكفل تعزيز القطاع الخاص، وإعطاء أولوية للعمل في تحسين مناخ الأعمال، ومعالجة عيوب السوق وأوجه القصور المؤسسية، وتعزيز المنافسة. ويجب أن تترافق مع هذه الجهود الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في تحديد وإعداد المشروعات، وفي مساندة الجهات المتعاملة معها والمعاملات الرائدة بقصد تحقيق زيادة كبيرة في المعروض من المشروعات المؤهلة للتمويل المصرفي. وفضلا عن ذلك، يجب أن تسعى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى تجديد موارد صندوقها للضفة الغربية وقطاع غزة حتى يمكنه استخدام أدواته في العمل من أجل معالجة المخاوف المتصلة بالمخاطر السياسية، ومنح الطمأنينة والثقة التي تمهد السبيل إلى استثمارات القطاع الخاص.

22. ثمة مسألة أخرى مهمة تواجهها الكثير من بلداننا هي سحب علاقات المراسلة المصرفية. إننا ندرك المساهمة الإيجابية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في مساندة جهودنا لتحسين الحصول على الائتمان، وبوجه أعم، لتعزيز استقرار النظام المالي ومرونته لمجابهة الصدمات، وتعميق أثره في أنحاء منطقتنا من خلال ما تقدمه من مشورة ومساعدة فنية وأدوات دعم أخرى. ونرى دورا مهما لصندوق النقد الدولي في الحفاظ على إمكانية الحصول على الخدمات المالية من خلال علاقات المراسلة المصرفية، ومن ذلك تسهيل التعاون فيما بين سلطات البلدان المعنية والهيئات الرقابية وتلك المعنية بوضع المعايير واللوائح التنظيمية، والقطاع المالي. ونرحب بمشاركة صندوق النقد الدولي في الندوة الثانية رفيعة المستوى المشتركة بينه وبين صندوق النقد العربي بشأن سحب علاقات المراسلة المصرفية التي عقدت في أبو ظبي في 21-22 سبتمبر/أيلول 2017.

23. فعلى الرغم مما تحقَّق من تقدم في التمثيل العربي في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في العام الماضي، فإن منطقتنا لا تزال تعاني من نقص تمثيلها في هاتين المؤسستين. ومازالت معايير صندوق النقد الدولي للتنوع لعام 2020 بعيدة المنال في ظل السياسات الحالية. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة نسبة الموظفين من منطقتنا من خلال نهج أكثر تفاعلا ومساءلة واضحة على المستويات الإدارية. وندعو أيضا أجهزة الإدارة في المؤسستين إلى معالجة الأسباب التي تعيق التعيينات والتقدم الوظيفي وترقية الموظفين من منطقتنا.

24. أود أن أختتم كلمتي بطرح آرائنا حول إصلاحات الحوكمة بالمؤسستين. فيما يتعلَّق بالمراجعة العامة الخامسة عشرة لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي، من الضروري تحقيق تقدم ملموس نحو تعزيز

صوت وتمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المؤسستين، وتحسين مستويات الحوكمة، وذلك من أجل دعم مصداقية وشرعية وفعالية مؤسساتنا. ولكن من المهم الحرص على ألا تؤدي المراجعة الخامسة عشرة ومراجعة نظام الحصص المتصلة بها إلى مزيد من الإضعاف لحصص بلداننا كما حدث في المراجعتين الماضيتين. ومع أننا نساند استمرار العمل لإعادة توازن الحصص لمصلحة مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لتعكس دورها المتزايد في الاقتصاد العالمي، فإنه يجب ألا يكون هذا على حساب البلدان الأخرى في المجموعة. ويجب أيضا مراعاة المساهمات المالية الطوعية في تخصيص نسب الحصص في إطار المراجعة الخامسة عشرة، مع الحرص على ألا يكون هذا على حساب البلدان الأخرى في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وسيكون من الضروري أيضا حماية صوت وتمثيل أكثر الأعضاء فقرا في صندوق النقد الدولي. وفضلا عن ذلك، يجب أن تبقى القرارات الخاصة بإصلاح نظام الحصص والحوكمة داخل الهيئات المعنية بنظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي، على أن يتركَّز دور مجموعات مثل مجموعة العشرين على المساعدة في بناء توافق في الآراء فيما بين الأعضاء.

25. فيما يتعلق بمراجعة حصص المساهمات في البنك الدولي لعام 2015، أخذنا علما بالتقرير الذي يحيط المحافظين بالتقدم الذي تحقق منذ رفع التقرير السابق أثناء اجتماعات الربيع لعام 2017. ونفهم أن حجم الزيادة الانتقائية في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقواعد التخصيص، وغيرها من جوانب المراجعة لا تزال مفتوحة لمزيد من المناقشة. وسيكون من المهم تذكُّر أن المحافظين وافقوا في اجتماعات الربيع لعام 2010 على مبدأ التحرك بمرور الوقت نحو تقسيم متساو لحقوق التصويت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وهكذا، فإن المراجعة الحالية لحصص المساهمات يجب أن تبني على –لا أن تنقُض- الخطوات التي اتخذت في مراجعة حصص المساهمات لعام 2010. ويتطلَّب الحفاظ على هذا المبدأ الأساسي في المراجعة الحالية لحصص المساهمات تقليل تأثير تخفيف تركيز الأسهم قدْر الإمكان على البلدان النامية كل على حدة. ويجب أن يكون حجم الزيادة الانتقائية لرأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير صغيرا إلى درجة تكفل تحقيق الهدف المتفق عليه وهو التحرك في خطوات يمكن التحكم فيها لتخفيف التأثير على البلدان المساهمة كل على حدة، وللوصول إلى نتيجة تكون مقبولة على نطاق واسع من الأعضاء. وسيكون من الضروري أيضا حماية البلدان الفقيرة الأصغر حجما. وفيما يتعلق بحصص المساهمات في مؤسسة التمويل الدولية، يجب أن يكون الهدف الرئيسي للزيادة الانتقائية لرأس المال هو جعل هيكل حصص المساهمة أقرب ما يكون إلى هيكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير.